لم يشترط في دلالتها ذكر المتعلق وهو المضاف اليه بل التزم ذكره
لاجل التوصل الى الوصفية باسماء الاجناس والجمهور يقولون
انما وجب ذكر متعلق الحرف لاجل ان يحصل معنى الحرف في الذهن
لا لاجل اشتراط الواضع ذكره في دلالة الحرف على معناه كما
قال ابن الحاجب وذلك لانه يرد عليه انه لا فايدة في الاشتراط
المذكور لانه اذا كان يمكن فهم معنى الحرف بدون المتعلق
على تقدير عدم الاشتراط فلا فايدة في الاشتراط وهذا
هو المراد بقوله فان ذلك اي الاشتراط المذكور لا يرجع الى
طايل اي الى فايدة   على معناه الافرادي اعلم
ان الافرادي ما قابل التركيبي سوا كان المعنى الافرادي
كلي ومعنى القضية بتمامها تركيب فقول الافرادي مراده
به ما قابل التركيبي كذا قرر شيخنا وفيه ان معنى الحرف جزئي
دايما فالواجب ان تفسير الافرادي بالجزئي تفسير مرادا
او يكون صفة كاشفة   وايضا اي ويعترض ايضا
على من قال ذكر المتعلق شرط لفهم معنى الحرف وهو ابن
الحاجب وحاصله ان مقتضى الدليل ونتيجته شي واحد
لا تعددهما فاذا انتج الدليل حدوث العالم فلا ينتج
قدمه وبالعكس ولا دلالة لابن الحاجب على ان الواضع اشترط
في دلالة الحرف على معناه ذكر متعلقه الا التزام ذكر المتعلق
في استعمالهم لان الواضع لم يصرح بذلك الاشتراط
وقد وجدنا هذا الدليل في الاسما الملازمة للاضافة كما
هو موجود في الحرف فالدليل واحد ومقتضاه متعدد
لان ذكر المتعلق بالنسبة للحرف لاشتراط الواضع
ذكره للدلالة على المعنى وذكره في الاسما الملازمة للاضافة
للتوصل للوصفية باسماء الاجناس ولا شك ان هذا تحكم

اذ مقتضى

والمحمول افرادي مع

وليست معتبرة لتقييد شي اخر وقوله غير مربوطة بغيرها
يعني الفاعل يعني ان وجودها ليس مرتبطا بوجوده وهذا
توضيح لما قبله وبيان ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه
موضوع للحدث والنسبة فهي مفهومة منه قبل تركيبه مع الفاعل
وح فهي غير مرتبطة بالفاعل اي ليس وجودها مرتبطا بوجوده
والمقصود من التركيب الفعل مع الفاعل
افادة تلك النسبة اي افادتها للغير من حيث التعيين لافادة
الحدث او الذات   تقييدية اي غير ملحوظة في ذاتها
بل اعتبرت لتقييد الذات بالحدث وذلك لان الوصف موضوع
لذات ما ثبت لها الحدث فقد اعتبرت النسبة مقيدة للذات
بالحدث   غير تامة توضيح لما قبله   لا يقتضي
انفراد المعنى اي وهو الحدث وقوله عن غيره اي وهو الذات بل يقتضي
الارتباط بينهما فمتى ذكر الوصف فهم الحدث والذات بخلاف
نسبة الفعل فانها تقتضي انفراد الحدث عن الفاعل المسند اليه
فاذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة بدون فهم الفاعل المعين
لان الفعل لا دلالة له على الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالالتزام
وعدم ارتباطها عطف على انفراد والضمير في
ارتباطها للمعنى اعني ما تقدم الحدث وانثه باعتبار انه
صفة اي ان النسبة في الصفة لا تقتضي انفراد المعنى عن
الغير ولا تقتضي عدم ارتباط المعنى بالغير بل انما تقتضي
الارتباط بينهما   ولا يكون ايضا مقصودة اي وانما المراد
منها تقييد الذات بالحدث   فلهذا اي فلاجل كونها
غير مقصودة بالافادة   جاز ان يلاحظ اي في الصفة
فيجعل اي الصفة محكوما عليها كما اذا قلت القايم زيد

Copyright © King Saud University